Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

التحفيزات الضريبية كألية لترقية الاستثمار الفلاحي

"التجربة الجزائرية للفترة 2002-2017 أنموذجا"

Tax incentives as a mechanism for promoting agricultural investment (The Algerian experience for the period 2002-2017 as a model)

رابحي بوعبدالله RABHI BOUABDALLAH

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

El-Wancharissi University of Tissemsilt, Faculty of Economics, Business and Management, Department of Financial and Accounting Sciences

rabhi.bouabdallah@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2021-04-15 تاريخ القبول: 2021-09-21

الملخص:

تهدف الورقة البحثية لتوضيح دور التحفيزات الضريبية في ترقية الاستثمار الفلاحي الذي من خلاله تسعى الجزائر لتعزيز اقتصادها الوطني والخروج من التبعية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، لهذا عملت على توفير مناخ ملائم لتشجيع وتحفيز الاستثمار الفلاحي وذلك من خلال جملة من الامتيازات الضريبية.

على هذا الأساس فقد خلصت الدراسة إلى أن التحفيزات الضريبية قامت بتطوير القطاع الفلاحي حيث ساهمت في زيادة حجم المشاريع الاستثمارية الفلاحية وتوفير مناصب شغل، غير أن الملاحظ بشكل عام وبالرغم من تطبيق هذه الإجراءات بقيت النتائج جد متواضعة مقارنة مع النتائج المسطرة.

الكلمات المفتاحية:الضريبة، التحفيز الضريبي، الاستثمار الفلاحي.

Abstract:

The research paper aims to clarify the role of tax incentives in promoting agricultural investment through which Algeria seeks to strengthen its national economy and out of its economic dependence outside the hydrocarbon sector, and has therefore worked to provide an appropriate climate to encourage and stimulate agricultural investment through a number of tax breaks.

On this basis, the study concluded that tax incentives have developed the agricultural sector, as it has contributed to the increase in the number of agricultural investment projects and to the creation of jobs, but this is notable in general. , and despite the application of these procedures, the results remained very modest compared to the results highlighted.

Keywords: taxation, fiscal stimulus, agricultural investment.

مقدمة:

تشهد الجزائر مجموعة من التحولات الاقتصادية الكبيرة المتمثلة في تغير أسعار النفط،فأصبح لزاما عليها أن تعمل على تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتكثيف حجم استثماراتها الفلاحية من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية وتحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي يقطع التبعية الاقتصادية،ولبلوغ هذه الغاية لابد على الدولة إزالة كل العراقيل التي تعترض الاستثمارالفلاحيوذلك بوضع مجموعة من التحفيزات الجبائية والإعفاءات بغية تشجيعها لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي،

لذا نجد أن أغلبية الدول تعمد للجوء إلى الامتيازات الجبائية التي تشكل إحدى الأساليب المستعملة من طرف الدولة من أجل تحقيق مساعيها، وذلك لتحفيز الاستثمار الفلاحي،نظرا للدور الهام الذي تلعبه الضريبة في توجيه ودعم الاستثمار من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

ومن بين الدول التي عمدت إلى هذه السياسة نجد الدولة الجزائرية التي عملت على تعزيز موقع الاستثمار الفلاحي في سلم الاقتصاد الوطني،

- إشكالية الدراسة:

مما سبق تتوضح لدينا معالم إشكالية هذه الدراسة التي نطرحها في صيغة سؤال جوهري هام وذلك بالطريقة التالية: **ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في ترقية الاستثمار الفلاحي بالجزائر؟**

- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في توضيح مفهوم التحفيز الضريبي ودوره في تشجيع الاستثمار الفلاحي، على اعتبار أن الاستثمار الفلاحي محرك أساسي للاقتصاد يجب الاهتمام به من خلال مجموعة من التخفيضات والإعفاءات الجبائية

الفعالة واستخدامها كأداة محفزة من أجل النمو والارتقاء بالنشاط الفلاحي.

- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التحفيزات الضريبية الموجودة في الجزائر؛
- توضيح دور التحفيزات الجبائية في زيادة فرص الاستثمار؛
- إبراز أهم الإعفاءات والتسهيلات الضريبية المطبقة في الجزائر؛
- التعرف على كيفية الاستفادة من التحفيز الجبائي ودوره في تشجيع الاستثمار الفلاحي؛

- المنهج المستخدم:

اعتمدنا في إعدادنا لهذا البحث على المنهج الوصفي في التطرق لمفاهيم حول التحفيزات الضريبية والاستثمار الفلاحي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل المعطيات الإحصائية لتطور حجم الاستثمارات الفلاحية ومدى تأثير التحفيزات الضريبية عليها.

- تقسيمات البحث:

بغية الالمام بالجوانب المختلفة للموضوع ارتأينا تقسيم العمل إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتحفيزات الضريبية.

المحور الثاني: أساسيات الاستثمار الفلاحي.

المحور الثالث: دور التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار الفلاحي بالجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للتحفيزات الضريبية

أولا:مفهوم التحفيز الجبائي

يعتبر مصطلح الامتياز الضريبي* مصطلحا حديثا نوعا ما في الحياة الاقتصادية، لذا اختلفت التعاريف المقدمة له فيمكن تعريفه على انه: "إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل مقابل الاستفادة من امتياز أو امتيازات معينة".[1]

ويعرف أيضا انه: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئات لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات الامتياز".[2]

وحسب الأستاذ "قنديل": "فان هذه التحفيزات تتمثل بالتدقيق وببساطة في إعانات مالية غير مباشرة من طرف الدولة وليست تسبيق نقدي".[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحوافز الجبائية هي عبارة عن إيرادات جبائية تخلت عنها الدولة، وهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة تتمثل عادة في طبيعة النشاط ومكان إقامته في الإطار القانوني للمستفيد.

ثانيا: أشكال التحفيز الضريبي

تقومالدول بوضع أنماط الحوافز الضريبية وتقدمها للمستثمر، وعادة ما يكون تقديم الحوافز على فترات مختلفة من حياة المشروع، فقد تكون هذه الحوافز عند فترة التأسيس والإنشاء، كما قد يكون منح هذه الحوافز في فترة تشغيل المشروع، وتأخذ شكل حوافز ممنوحة عند القيام بعملية التصدير.

1.الحوافز الضريبية الممنوحة عند تأسيس المشروع الاستثماري:

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأولى لبداية استفادة المشروع الاستثماري من الحوافز الضريبية، وقد تأخذ هذه الحوافز الأشكال التالية:

1.1.حوافز ضريبة في شكل إعفاءات أو تخفيضات:

خاصة في رسوم التسجيل والتأسيس ، فعادة ما نجد المستثمر الأجنبي يقدم طلبات للجهات المختصة ،وأوراق التأسيس للمشروع ويتم في كثير من الأحيان توثيق هذه الطلبات والوثائق ، وسداد العديد من الرسوم والدمغات عليه ، ففي هذه المرحلة تقوم الدولة بإعفاء المستثمر من سداد الضرائب المتعلقة بتوثيق وتسجيل الطلبات والإجراءات اللازمة، وكذا الإعفاء من رسوم الشهر وعقود التأسيس والقرض [4]، وبعد مرحلة التأسيس تأتي مرحلة

* يقبل هذا المصطلح عدة مفاهيم منها: التحريض، التحفيز، ...الخ.

تجهيز المشاريع الاستثمارية بالمعدات والأدوات والوسائل اللازمة لبدء عملية التشغيل، وهناك تأخذ الحوافز الضريبية الأشكال التالية:[5]

أ-**توفير قدر من رأس المال الاجتماعي**:

بهدف التقليل من التكاليف المحملة للمستثمر الأجنبي فكلما قل وانعدم وجود المساكن اللائقة والمساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب، وساءت وسائل النقل والمواصلاتوالخطوط السلكية واللاسلكية وتدهور مستوى الخدمات الأساسية وارتفع سعرها كالكهرباء، الماء والصرف الصحي، كلما زادت تكاليف المشروع الاستثماري، مما ينعكس على إمكانية تحقيق خسائر في المستقبل، فعلى الدولة أن تقوم بتوفير كل هذه المتطلبات وتخفيض أسعارها، ويعتبر هذا النوع عبارة عن حوافز قبلية للمشاريع الاستثمارية.

ب-**إعفاءات الأصول الرأس مالية**:

المعدات، الأدوات، التركيبات، وسائل النقل، والمواد الأولية اللازمة لتجهيز المشروع الاستثماري، وبدء عملية التشغيل المستوردة من الضرائب الجمركية، كما يجب أن تمتد الإعفاءات الجمركية إلى كافة ما يستورده المشروع أثناء حياته من مستلزمات الإنتاج، الآلات، قطع الغيار، المستثمرين الأجانب على استيراد أحدث الآلات، ومتابعة التطورات التكنولوجية ومسايرة الجديدة منها.

ج-تحفيز غير مباشر:

المتمثل في قيام الدولة بفرض الضرائب الجمركية على الواردات من السلع والخدمات المماثلة لما ينتجه المشروع الاستثماري الأجنبي، المقام في هذه الدولة، مما يجعل المنتجات التي ينتجها المستثمر الأجنبي اقل تكلفة من تلك المستوردة، وبالتالي تصريف الإنتاج وتدويره بالكيفية المطلوبة.

2.1.الحوافز الممنوحة عند فترة التشغيل:

عند بداية تشغيل المشروع الاستثماري فان الدول المضيفة تقدم عدة حوافز ضريبية بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلجا عادة إلى تنظيم وصياغة هذه الحوافز في قوانين محددة الشروط، والمقاييس الواجب توفرها من اجل الاستفادة منها، وعادة ما يأخذ التحفيز الضريبي في هذه الفترة الأشكال التالية:

أ-الإعفاءات الضريبية:

أي إعفاء المشروع الاستثماري من دفع الضرائب المستحقة عليه لمدة غير محددة إعفاءات دائمة أو لمدة محددة، أي أن المستثمر يتمتع بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، ولذلك يسميها البعض بالإجازة الضريبية.[6]

فالإعفاءات الضريبية الدائمة هي إسقاط لحق الدولة في تحصيل الضرائب من المكلف بها مادام سبب الإعفاء قائما، أما الإعفاءات المؤقتة فهي إسقاط حق الدولة من التزام المكلف بها لفترة محددة من حياة المشروع الاستثماري الذي تم قيامه في مجال نشاط تهدف الدولة إلى ترقيته.[7]

هذا وتختلف مدة وشروط الإعفاءات الضريبية من تشريع ضريبي إلى أخر، داخل نفس الدولة الواحدة وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، فبعض الدول تمنح الإعفاء الضريبي لمشروعات معينة تعتبرها مفيدة للاقتصاد الوطني والبعض الأخر يشترط طاقة إنتاجية معينة، أو حد معين لرؤوس الأموال المستثمرة كحد أدنى لمنح الإعفاء الضريبي.[8]

ب-التخفيضات الضريبية:

يقصد بها ذلك التناقض في المعدلات الضريبية المطبقة في الحالات العادية، أو قد يعني التخفيض في الوعاء الضريبي، ويضع المشرع الضريبي بذلك تخفيضات على المعدلات الضريبية للمشاريع المستهدفة والتي لها أهمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة للمجتمع وهي ما يطلق عليها تسمية المعدلات التميزية.

ونعني بذلك تصميم جداول المعدلات الضريبية التي تحتوي على عدد من المعدلات المرتبطة بنتائج عمليات المشروع، فيمكن أن ترتبط هذه المعدلات بعلاقة عكسية مع حجم المشروع أي كلما زاد حجم المشروع كلما قلت المعدلات الضريبية المفروضة، أو مع الحجم المستخدم من العمالة، أو مع أحجام التصدير وقيمته، أو مع نسبة محققة من أهداف التنمية الاقتصادية.

ج-نظام الاهتلاك المالي:

يمكن تعريف الاهتلاك على أنه الإثبات المحاسبي للنقص الحاصل في المعدات و الأدوات من جراء الاستعمال أو بعامل

الزمن ،ويؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على قرارات الاستثمار وبالتالي معدل التركيب الرأسمالي ،حيث يستخدم كحافز يحد من الآثار السلبية للضريبة، فقط الاستهلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر وتوقيت دفع الضريبة ، ويعتبر الاهتلاك المعجل (يعني استعمال كافة الطرق التي تؤدي إلى اهتلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقررة قانونا)أحد الأنواع التي يحبذها المستثمرون عند التطبيق.[9]

د-المعاملة الضريبية للخسائر:

إن نتيجة المشروع الاستثماري لا تخرج عن حالتين:

- **الحالة الأولى**: أن يحقق المشروع الاستثماري أرباحا.
- **الحالة الثانية**: أن يحقق المشروع الاستثماري خسائر.

فعند تحقيق المشروع الاستثماري يمكن أن تقوم الدولة بتقديم حافز ضريبي مهم وهو منح المشروع الاستثماري فرصة ترحيل الخسائر المحققة إلى السنوات اللاحقة ، وتختلف الفترة المطبقة على الترحيل من دولة لأخرى حسب التوجهات المرغوب فيها ، فمقدار هذه الفترة يعتبر أمرا مهما لزيادة فعالية هذا الحافز في تشجيع الاستثمار ، فكلما طالت الفترة زاد الحافز لدى المستثمر لزيادة حجم الاستثمارات طويلة الأجل والتي تزداد فيها درجة المخاطرة ، كما أن نجاح هذه الآلية يتوقف على الظروف الاقتصادية والسياسية والإدارية السائدة والمتوقعة.

3.1.الحوافز الضريبية الخاصة بالتصدير:

إن منح هذا النوع من الحوافز من شانه أن يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي على ملاك المشاريع الاستثمارية والذين يقومون بالتصدير ، هذا الإجراء من شانه أن يمنح مكانة للمستثمرين في السوق الدولية نظرا لقدرة تنافسية السلع المصدرة ، وهذه الميزة تكون نتيجة تخفيف العبء الضريبي مع الأخذ بعين الاعتبار توفر شروط المنافسة المتعلقة بالسلعة في حد ذاتها ، كما قد تمنح إعفاءات ضريبية متعلقة بالحقوق الجمركية على الواردات من المواد الأولية ، الوسائل ، والتجهيزات التي تدخل مباشرة في إنتاج السلع والمنتجات الموجهة إلى التصدير، وهذا من أجل تحفيزه للاستثمار ، كما قد تتعلق هذه الحوافز بالضرائب على رقم الأعمال ، والرسم على القيمة المضافة ، وتعتمد الدول على هذا النوع من التحفيز بغية زيادة قوة المشروعات الاستثمارية المقامة فيها على الانتشار في الأسواق الخارجية(الانتشار في حجم المبيعات) وتمتين القدرة على المنافسة.[10]

المحور الثاني: أساسيات الاستثمار الفلاحي

أولا:تعريف الاستثمار

هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كما يلي:

1.المفهوم المحاسبي للاستثمار:

تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة.[11]

2.المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

هو التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار.[12]

3.المفهوم المالي للاستثمار:

كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، والمموّل يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل)، وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى.

ثانيا:تعريفالاستثمار الفلاحي:

للاستثمار الفلاحي عدة تعاريف نذكر منها:

- الاستثمار الزراعي هو استخدام عوامل الانتاج الزراعية المتوافرة من الأرض والعمل ورأس المال ...، وتشغيلها بقصد إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة والتي تختلف باختلاف النظام الاقتصادي السائد.[13]

- يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي يتمثل في تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله

النقدي، واستبداله بأصول وسلع إنتاجية مع تحمل ما يترتب عن ذلك من مخاطر.[14]

ثالثا:أهداف الاستثمار الفلاحي:

لقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة من النقاط والتي تم اعتبارها كأهم الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، ويمكننا تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:[15]

1.1الأهداف الاقتصادية:وتتمثل في:

- تحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي والغذائي ويتم الاستفادة من قيمة هذا الفائض بعد تحويله في دعم النشاطات الاقتصادية.
- تطوير أساليب العمل والإنتاج برفع القدرة التنافسية والوصول إلى الإنتاجية المطلوبة كما ونوعا.
- المحافظة على النسق المستديم للنمو الذي شهده القطاع الفلاحي.
- تقوية الاستثمارات الدائمة لتنمية القطاع الفلاحي أو ما يسمى بالاستثمارات الفلاحية.
- المساهمة في تحصيل العملة الأجنبية وذلك عن طريق تحويل الفائض الفلاحي نحو الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية بالعملة الأجنبية.
- المساهمة في محاربة البطالة حيث يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات جلبا للقوة العاملة خصوصا في البلدان النامية.
- تطوير الصناعات الغذائية حيث إن مثل هذه النشاطات تجعل للقطاع الفلاحي علاقة بباقي القطاعات مما يؤدي بتنمية هذا القطاع إلى التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية.

2.الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- تنمية الأرياف وتحسين الظروف الاجتماعية من خلال الرفع من المعدلات الاجتماعية وتحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والخدماتية لسكان الأرياف.
- رفع دخل الفلاحين من أجل استدامة النشاط الفلاحي وتثبيت الأسر الفلاحية في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية.
- دعم فكرة البحث والتكوين في المجال الفلاحي من أجل تقوية المؤهلات الفكرية لدى الفلاحين وإدخال مفهوم الاحترافية داخل النشاط الفلاحي.
- محاربة الفقر والجوع من خلال المساهمة في الهدف الإنمائي الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع.

3.الأهداف البيئية: تتمثل في:

- المحافظة على استدامة العناصر الأساسية للتنمية الفلاحية من أراضي وغابات ومصادر للمياه وثروة سمكية.
- تشجيع ودعم مشاريع التشجير الغابي من أجل حماية الأراضي من ظاهرة التصحر والانجراف وبناء ثروة غابية ذات عوائد اقتصادية وبيئية متعددة.
- استصلاح أكبر قدر ممكن من الأراضي بهدف الرفع من حجم المساحة المزروعة والأراضي المروية وحمايتها من التقلبات المناخية.
- الحفاظ على الثروة الحيوانية حيث يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الفلاحي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم، البيض، العسل، الحليب...الخ.
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال استحداث طرق الري "بناء السدود، تحلية مياه البحار، حماية المياه الجوفية واعتبارها من بين ثروات الأجيال المستقبلية.

رابعا:مشاكل ومعوقات الاستثمار الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات تعرضا للمشاكل و المعوقات و هذا نظرا لاعتماده على عوامل لا يمكن التحكم فيها أهمها الأرض و المناخ هذا من جهة، و من جهة أخرى الضعف و التخلف و قلة التكوين و الإهمال الذي يتعرض إليه هذا القطاع في غالبية الدول ولا سيما الدول النامية حيث أن انخفاض مرد ودية الأراضي الزراعية راجع إلى الاستغلال المفرط أو الغير كافي أو باستعمال برامج و طرق فلاحيه غير مناسبة يمكنها أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قدرة هذا القطاع أو استدامة عطائه ، و

تعتبر المعوقات الطبيعية من ابرز المشاكل التي تواجه التنمية في القطاع الفلاحي بالإضافة إلى المشاكل البشرية و الاقتصادية.[16]

1.المشاكل والمعوقات الطبيعية:

تعتبر الأرض والمناخ من بين أهم العناصر التي يمكنها أن تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي كما أنهما عنصرين يصعب التحكم فيهما، لهذا يجب علينا تفادي النتائج السلبية الناتجة عن التغيرات المفاجئة في هذين العنصرين، ومن بين أهم هذه المشاكل ما يلي:

-انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وعدم قدرتها على تقديم إنتاج حسب الطلب (كما ونوعا).

-انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح.

-سوءاستصلاح الأراضي الزراعية.

-محدودية الموارد المائية المتاحة وسوء استغلالها.

2.المشاكل والمعوقات البشرية:

مثلما تم ذكره سابقا، إن المشاكل الطبيعية هي مفاجئة لا يمكن للإنسان أن يوقفها لكنه يعمل على تجنب أثارها السلبية والاستفادة من امتيازاتها الايجابية، لكن ماذا يمكننا القول في حالة ما إذ كان الإنسان هو نفسه سببا في مجموعة من المشاكل التي تشكل عائقا أمام التنمية ونمو هذا القطاع، ولعل أهمها:

-الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية.

-التوسع العمراني والصناعي.

<u>المحور الثالث: دور التحفيزات الضريبية في تشجيع الاستثمار الفلاحي بالجزائر</u>

<u>أولا:الاستثمار الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار</u>

من خلال محتويات هذا العنصر سيتم عرض كل ما يتعلق بمجال الاستثمار الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وذلك كما يلي:

1.التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جاءت هذه الوكالة للتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار وقد تأسست وفق المادة 8 من المرسوم التشريعي 12/39 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي 2001/08/22 صدر مرسوم رئاسي طبقا للأمر(01/03) [17] حولت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، وعلى أساس هذا المرسوم تم توزيع الوكالة على المستوى الجهوي إلى أربعة وكالات فرعية هي وكالة الجزائر لتطوير الاستثمار "وسط"، وكالة وهران لتطوير الاستثمار" غرب"، وكالة ورقلة لتطوير الاستثمار "جنوب" وكالة عنابة لتطوير الاستثمار "شرق"، وتتوفر الوكالة على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي ، كما يمكن تعريف الوكالة الوطنية للاستثمار بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2.حصيلة الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2017):

بدراسة تفصيلية للحصيلة الإجمالية حسب قطاع النشاط يظهرأن هناك تباين كبير بين قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى سواء من حيث عدد المشاريع أو حصة كل قطاع في امتصاص البطالة، **(أنظر الجدول 1 والشكل 1 صفحة 12)**

بقراءة متفحصة للبيانات المتوفرة في هذا المجال يوضح الجدول رقم (1) أن قطاع الفلاحة استحوذ على 1342 مشروعا استثماريا وهو ما يمثل 2.12% من مجموع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة والباقي موزعا على القطاعات الأخرى، وتعتبر هذه الحصيلة غير كافية في بلد يعرف بطابعه الزراعي الريفي وإمكانيات زراعية هائلة.

3.حصيلة الوكالة حسب توزيع مناصب الشغل للفترة (2002-2017):

الشكل رقم(2) يوضح توزيع مناصب العمل حسب القطاع وفق إحصائيات مصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. **(أنظر الشكل 2 صفحة 12)**

من قراءتنا للشكل رقم (2) يتضح لنا أن عدد مناصب العمل التي نتجت عن الاستثمار في القطاع الفلاحي لم تسجل سوى 55240 منصب عمل ما يقارب نسبة 4.49% وهو ما يظهر أن القطاع الفلاحي لا يستقطب الكثير من المستثمرين، وفي الغالب نجد صاحب المشروع يشغل عائلته أو المقربين من الأهل والأقارب.

4.حصيلة الوكالة حسب توزيع الشعب الفلاحية للفترة (2002-2017):

تم التركيز على الشعب الفلاحية والتي هي على النحو التالي:

- شعبة الحبوب
- شعبة الحليب
- شعبة زيت الزيتون
- شعبة اللحوم الحمراء
- شعبة تربية الحيوانات

يتغير عدد المشاريع حسب كل شعبة فلاحية من الشعب التي سبق ذكرها والجدول رقم (2) يوضح ذلك:**(أنظر الجدول 2 صفحة 12)**

في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 اختلف عدد المشاريع من شعبة إلى أخرى، حيث أن سجلت شعبة الحبوب 29 مشروع بتكلفة تقدر ب 8396 مليون دج، وشعبة الحليب 380 مشروع بتكلفة تقدر ب 70941 مليون دج، في حين أن شعبة زيت الزيتون كان عدد المشاريع فيها 188 مشروع بتكلفة تقدر ب 32192 مليون دج، وقد سجلت شعبة اللحوم الحمراء 56 مشروع بتكلفة تقدر ب 5634، وشعبة تربية الحيوانات ب 15 مشروع والتكلفة المرتبطة بها تقدر ب 3387 مليون دج.**(أنظر الجدول 3 صفحة 12)**

في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 تم تسجيل معطيات حول العمالة المشغلة في مختلف الشعب، حيث أن شعبة الحبوب سجلت ما مقداره 891 يد عاملة، و12259 في شعبة الحليب، أما شعبة زيت الزيتون فسجلت 3577، وفي شعبة اللحوم الحمراء كانت العمالة المسجلة 705، وفي شعبة تربية الحيوانات 738.

ثانيا:النتائج المحققة من خلال العلاقة (التحفيزات الضريبية، الاستثمار الفلاحي)

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض النتائج المحققة عبر العلاقة الموجودة بين كل من التحفيزات الضريبية والاستثمار الفلاحي، وذلك كما يلي:

1.النتائج المحققة بالنسبة للمستثمرات الفلاحية:

هناك مجموعة من النتائج في هذا المجال لعل أهمها:

-ارتفاع حجم المستثمرات الفلاحية وتوسيع أشكال الدعم[18] إذ بدخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في النشاط في أوت 2010، تم إنشاء مستثمرات جديدة على أراضي الأملاك الخاصة للدولة وفق نمط الامتياز القابل للتجديد على 40 سنة، وتعتبر أغلب المستثمرات ذات حجم صغير (مساحة أقل من 10 هكتار)، كما أعطى الصندوق الخاص لدعم مربي المواشي وصغار الفلاحين الفرصة لدعم العديد من المنتجات الفلاحية(تربية النحل، الدواجن...الخ).

وكنتيجة لذلك فقط ارتفعت قيمة الإنتاج الفلاحي في سنة 2011 إلى 18% بالنسبة للمناطق الجبلية، 23% بالنسبة للهضاب العليا، 44% بالنسبة للسهول والسواحل، و16%بالنسبة للصحراء والواحات، وأخيرا سمحت التغيرات المحدثة في استعمال التربة بتسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين لتثمين أحسن لمستثمراتهم، والتكيف مع التقلبات الثقيلة للسوق، والتي نذكر منها:

- ✓ انخفاض الأراضي المتواجدة في راحة إلى 11 % في سنة 2010.
- ✓ ارتفاع المساحة المخصصة لغرس الأشجار ب 82 %.
- ✓ زيادة في المساحات المسقية ب 99 %.

-ارتفاع معدلات الإنتاج: إن الربط بين الوحدات الإنتاجية في القطاع الفلاحي، والصناعات الغذائية في إطار الفروع سمحت بتحقيق العديد من النتائج الايجابية:

- ✓ بالنسبة لفرع البطاطا: عرف إنتاجها ارتفاعا مستمرا من 17 مليون قنطار/السنة خلال الفترة 2008/2000 إلى 32.8 مليون قنطار/السنة خلال 2011/2009.
- ✓ بالنسبة للحوم البيضاء: ارتفع معدل الإنتاج من 2.09 مليون قنطار في سنة 2009 إلى 2.82 مليون قنطار في سنة 2010، ووصل معدل الإنتاج إلى 3.36 مليون قنطار في سنة 2011، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة نمو الإنتاج الفلاحي في العشر سنوات الأخيرة ب 7.3 % في السنة مقابل 3 % في العشرية السابقة.

-زيادة حجم الاستثمارات الفلاحية الأجنبية:[19]تعتزم الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي استثمار ماقيمته 1 مليار دولار في قطاع الزراعة بالجزائر سنة 2017، في أول مبادرة استثمارية من هيئة دولية تستفيد منها الجزائر، حيث قررت الهيئة بعث استثمارات هامة في الجزائر بداية بمشروع ضخم لإنتاج الحبوب على مساحة 20 ألف هكتار على مستوى المنيعة وتيارت.

2.النتائج المحققة على مستوى التنمية الريفية:

بالنسبة للمشاريع الريفية المدمجة تم صياغة 6059 مشروع للفترة ما بين (2009-2014) تمت الموافقة عليها من بينها 4165 مشروع تم الشروع فيه، كما تم استحداث 113880 منصب شغل، وبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذه المشاريع 681200 أسرة لتقارب نسبة انجاز تعهدات هذه المشاريع حوالي 30 %، وهي نسبة ضئيلة نسبيا فيما يتعلق بالمشاريع الجوارية.

-تطور الإطار القانوني وملاءمته للتغيرات المحدثة:

حسن النظام التشريعي والتنظيمي الجديد الرؤية الجديدة والضرورية لبرمجة الاستثمارات، فردية أو جماعية أو عمومية أو خاصة، وحرر بصفة دائمة مبادرات الاستثمار في الإنتاج الفلاحي، حيث تم إيداع أكثر من 195000 ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، من بين 220000 مستثمرة معنية بتحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز على هذه الأراضي.

-أدوات مالية وإجراءات فعالة للدعم الفلاحي:

تزايد الأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي والريفي بالنسبة للحكومة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قراءة الميزانية الممنوحة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث انتقلت الموارد العمومية الممنوحة لدعم القطاع الفلاحي من 52 مليار دج في سنة 2000 إلى 284 مليار دج في سنة 2011.

-تنوع صناديق الدعم المالية:

منذ بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، وتنوعت مع ذلك الصناديق لتلبية الحاجيات الخاصة كما يلي:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- الصندوق الوطني للضمان ضد الكوارث الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- الصندوق الخاص لدعم مربي الماشية وصغار المستغلين والفلاحين.

3.النتائج المحققة على مستوى الأمن الغذائي والتنمية البشرية:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى النتائج المحققة على مستوى الأمن الغذائي والتنمية البشرية وفق النقاط التالية:

-الأثر على الأمن الغذائي:

انتقلت قيمة الإنتاج الفلاحي[20] الكليمن 500مليار دج سنة 2001 إلى 1600 مليار دج سنة 2011 وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية ثابتة نسبيا وقدرت بحوالي 30 %، ويظهر تحليل المعطيات المفصلة حول تركيبة هذه الواردات (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير) انخفاض محسوس بالنسبة للقمح الصلب والشعير وزيادة محسوسة بالنسبة للقمح اللين.

-الأثر على التنمية البشرية:

يعد قياس أثر الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الفلاحي أمرا ذو أهمية بالنسبة للتوجهات الاستراتيجية للحكومة، وأيضا بالنسبة للمستثمرين الفلاحين والأسر والمتعاملين الخواص، للسماح لهم باتخاذ قرار مواصلة التزاماتهم في الاستثمار المباشر في هذا القطاع من عدمه، وتشير مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر إلى تقدم هذا الأخير حيث ارتفع مؤشر التنمية البشرية الوطنية من 0.681 % سنة 2009 إلى 0.699%سنة 2010 في حين انخفض معدل البطالة من 10.2%سنة 2009 إلى 10%في سنة2010.

على العموم يمثل قطاع الفلاحة قيمة مضافة في الناتج المحلي الخام بنسبة 12.3% سنة 2016 مقابل 8.77 %سنة 2000.

تحتل الفلاحة بالتالي المرتبة الثالثة بعد المحروقات والخدمات في مجال المساهمة في الناتج المحلي الخام الجزائري، حيث قدر الإنتاج الفلاحي بـ 3.060 مليار دج بقيمة مضافة قدرت ب 2.140 مليار دج، وقد كان معدل نسبة نمو القطاع ما بين سنتي 2010 و2016 يقدر ب 6.3 % مقابل 1.9%سنة 2005.

ثالثا:أفاق الاستثمار الفلاحي

يرتقب قطاع الفلاحة تطورا معتبرا للإنتاج في آفاق 2022، حسب المعطيات التي قدمت خلال الجلسات الوطنية للفلاحة[21] ويقدر الإنتاج المتوقع كما يلي:

- في فرع الحبوب 53 مليون قنطار سنة 2022.
- بالنسبة للبطاطا، من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج بحيث أنه سينتقل إلى69.5 مليون قنطار سنة 2022 مقابل 35.1 مليون.

- بخصوص التمور تراهن التوقعات على ارتفاع قدره 11 مليون قنطار مقابل6.9 مليون قنطار.
- أما عن اللحوم الحمراء، فإن الإنتاج المتوقع يقدر بـ 6.3 مليون قنطار سنة 2022.
- بالنسبة للحوم البيضاء من المقرر أن يرتفع الإنتاج إلى6.7 مليون قنطار.
- وسيشهد إنتاج الحليب الطازج كذلك ارتفاعا معتبرا ليستقر في 4.8 مليار لتر سنة 2022.
- ومن جهة أخرى، استحداث 40.000 منصب شغل جديد.

خاتمة:

على اعتبار أن الاستثمار الفلاحي هو المحرك الأساسي لتحقيق أي تنمية اقتصادية نجد أن معظم الدول تسعى لتشجيعه وترقيته من خلال توفير كل الإمكانيات والوسائل الضرورية، إذ تعتمد الدول على سياسة وضع تحفيزات ضريبية هادفة لتشجيع الاستثمار الفلاحي وخلق مناصب شغل وذلك بخلق المناخ الملائم لذلك.

وعليه فقد عمدت السلطات وقصد تشجيع العملية الاستثمارية بإعطاء تحفيزات للمستثمرين خصوصا من خلال تأسيس مجموعة من الهيئات ومؤسسات الدعم ومن أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وبالتالي تم تفعيل دورها وتوسيع وتنويع مجالات دعمها حيث قامت بدعم مالي كبير حسب المقتضيات.

ورغم منح المشرع العديد من التحفيزات الجبائية في إطار قوانين الاستثمار،والتي تجسد أكثر من خلال الإصلاحات الجبائية إلا أن انتهاج سياسة منح التحفيزات الجبائية لا تعني بالضرورة تحقيق الأهداف المسطرة لها وإنما يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير لتحقيق فعاليتها.

على هذا الأساس فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نطرحها في النقاط التالية:

- **النتائج: من** خلال ما توصلنا إليه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار الفلاحي هو أسلوب غير كافي من حيث مردوديته، ومن ثم فان أحسن استراتيجية لتشجيع الاستثمار الفلاحي على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي.
- يبدو أن النتائج ضعيفة مقارنة مع حجم التمويل والامتيازات الجبائية عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ويجب العمل على تحسينها، خصوصا في ظل الأزمة النفطية والتي فرضت على الحكومة تبني سياسات تقشفية قد ترهن الكثير من الامتيازات وتتراجع بعضها في ظل قصور الحلول في الوقت القصير.
- تم تخصيص الدعم حسب طلب الجمهور وليس حسب استراتيجية تنموية مسطرة سلفا مما نتج عنه تفاوت فيما بين الشعب الفلاحية.
- الحصيلة لم ترق إلى مستوى التمويلات المقدمة وهذا ما يؤكد أن التحفيزات الضريبية غير ملائمة ويجب تدارك الأمور سريعا والاسترشاد ببعض التجارب الدولية.
- هيئات المرافقة والداعمة للاستثمار الفلاحي كأنها صناديق للتمويل وليس للدعم والاستشارة،فالمهم توسيع عدد المستثمرين وإعطائهم التمويل من دراسة لمشاريعهم ومدى توافقها مع ما تريده الحكومة.
- لم يستجب الاستثمار الفلاحي بقدر التحفيزات الضريبية المقدمة له وهذا ما يظهر أن هذا الخيار لا يزال غير فعال ويجب البحث عن أسباب عزوف المستثمرين للاستثمار في هذا القطاع.
- إن سياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر لم تتمكن إلى حد كبير من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تشجيع الاستثمار الفلاحي بحيث أصبحت توفر مناخا ملائما في التحايل والتلاعب،وبعض المستثمرون يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغيير نشاطهم أو التوقف عن النشاط كليا دون محاسبتهم.

- **<u>التوصيات</u>:** على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقدم بعض التوصيات لمعالجة بعض النقائص.

- استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة التحفيزات الجبائية،فمن خلال معيار الكفاءة يتم مقارنة المنافع الناجمة عن التحفيزات الجبائية، ويتم مقارنة المنافع الناجمة

عن التحفيزات الجبائية والتضحيات التي تتحملها الخزينة مقابل منح هذه الامتيازات، ومن خلال معيار الفعالية يتم التأكد من مدى تحقيق سياسة التحفيزات الجبائية لأهدافها في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع.

- تدعيم المزيج التمويلي المقترح من طرف الوكالة ببدائل تمويل إسلامية لاستقطاب المستثمرين الذين يفضلون هذا النوع من الاستثمار.
- وضع استراتيجية تنموية متكاملة يتم عن طريقها تحديد الأولويات وعقلنة تسيير الموارد المالية.
- التوجه نحو اعتماد نموذج منح التحفيزات بالنتائج عن طريق مرافقة وتمويل المؤسسات التي حققت نتائج وساهمت في خلق مناصب شغل.
- تقليص عدد الوكالات وهيئات الدعم والاعتماد أكثر على فكرة الشباك الوحيد لتسريع العملية التنموية والتدعيمية.
- العمل على إنشاء قاعدة بيانات مركزية للوكالة بهدف متابعة تطور تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الترويج للنماذج الناجحة وكذا تحديد النماذج الناجحة أو المفلسة منها لدراسة نقاط القوة والضعف وتحليل الأسباب والمعوقات واقتراح الحلول.

الأشكال والجداول:

- الجداول:

الجدول(1): توزيع حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط

النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)
الزراعة	1342	2.12
البناء	11031	17.44
الصناعة	12698	20.08
الصحة	1093	1.73
النقل	29267	46.28
السياحة	1266	2.00
الخدمات	6531	10.33
التجارة	2	0.00
الاتصالات	5	0.01
المجموع	63235	100

المصدر: www.andi.dz

الجدول(2): عدد المشاريع حسب كل شعبة فلاحية وتكلفتها للفترة (2002-2017)

الشعب / عدد المشاريع	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء	شعبة تربية الحيوانات
عدد المشاريع	29	380	188	56	15
تكلفة المشاريع (مليون دج)	8396	70941	32192	5634	3387

المصدر : www.andi

الجدول(3): عدد مناصب الشغل حسب كل شعبة فلاحية للفترة(2002-2017)

الشعب / عدد المشاريع	شعبة الحبوب	شعبة الحليب	شعبة زيت الزيتون	شعبة اللحوم الحمراء	شعبة تربية الحيوانات
اليد العاملة المشغلة	891	12259	3577	705	738

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع:www.andi.dz

-الأشكال:

الشكل(1): عدد المشاريع المصرحة لوكالة تطوير الاستثمار حسب النشاط

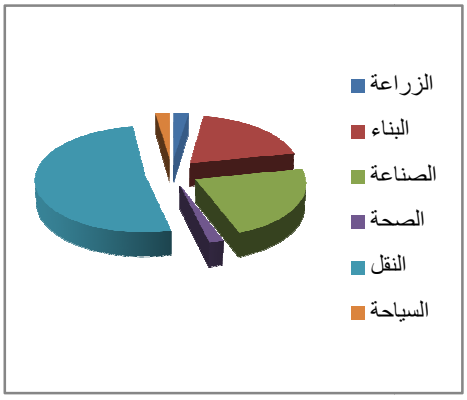

المصدر:www.andi.dz

الشكل(2): توزيع مناصب العمل للمشاريع المصرحة حسب القطاع

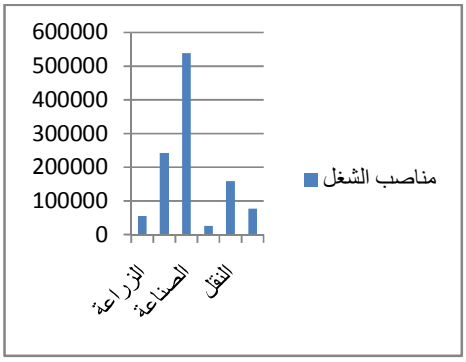

المصدر :www.andi.dz

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1.المرسي السيد الحجازي:نظم وقضايا ضريبية معاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2008.

2.الموقع الالكتروني،www.andi.dz

3.باشوندا رفيق، داني كبير معاشو،"تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول " السياسة الجبائية فيالألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية، أيام 11-12 ماي 2003، جامعة البليدة،الجزائر.

4.حامد عبد المجيد دراز:السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1999.

5.دعاء ممدوح محمد، يحي عبد الرحمان يحي: التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92 ،2014، ص 117.

6. زاوي بومدين، التمويل البنكي: الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقارنة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر ،2016-2015.

7.سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: النظم الضريبية (مدخل نظري تطبيقي)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

8.عبد الأمير شمس الدين:الضرائب أسسها وتطبيقها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، 1987.

9.علي الصحراوي:"مظاهر الجباية في الدولة النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.

10.محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991.

11.محمد بين الجوزي، الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998.

12.محمد يوسفي: مضمون أحكام رقم 03/01 متعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، 2001، ص22.

13.مصطفى سهيلة، رتول محمد: التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص07.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. AbdallahBoughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, imprimé en France, Paris, 1999.

2.Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016.

3.O.KANDIL : théorie fiscale et développement, édition S NED, 1970.

الهوامش:

1.علي الصحراوي:"مظاهر الجباية في الدولة النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 191.

2.باشوندا رفيق، داني كبير معاشو،"تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي وأساليب التحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول " السياسة الجبائية فيالألفية الثالثة"، كلية العلوم الاقتصادية، أيام 11-12 ماي 2003، جامعة البليدة،الجزائر، ص49.

3.O.KANDIL : théorie fiscale et développement, édition S NED, 1970, P88.

4.المرسي السيد الحجازي:نظم وقضايا ضريبية معاصرة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإبراهيمية، الإسكندرية، 2008، ص 258.

5.حامد عبد المجيد دراز:السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1999، ص 233-234.

6.حامد عبد المجيد دراز: المرجع السابق، ص24.

7.عبد الأمير شمس الدين:الضرائب أسسها وتطبيقها العلمية (دراسة مقارنة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان ، 1987، ص125.

8.سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي: النظم الضريبية (مدخل نظري تطبيقي)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 80.

9.سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي:المرجع السابق، ص 96.

10.محمد بين الجوزي، الإصلاحات الجبائية وانعكاساتها الاقتصادية والمالية في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998، ص 62.

11.محمد بوتين: المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991، ص96.

12. AbdallahBoughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, imprimé en France, Paris, 1999, P7.

13. Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Février 2016, p p : 13-16.

14.دعاء ممدوح محمد، يحي عبد الرحمان يحي: التحليل الاقتصادي القياسي للاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 92 ،2014، ص 117.

15.زاوي بومدين، التمويل البنكي: الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقارنة كمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر ،2015-2016، ص23.

16.زاوي بومدين:المرجع السابق، ص29.

17.محمد يوسفي: مضمون أحكام رقم 03/01 متعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، 2001، ص22.

18.مصطفى سهيلة، رتول محمد: التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص07.

19.الموقع الالكتروني،www.andi.dz

20.مصطفى سهيلة، رتول محمد: مرجع سبق ذكره، ص10.

21.الموقع الالكتروني،www.andi.dz، مرجع سبق ذكره.